

تطوير ريادة الأعمال الاجتماعية والابتكار الاجتماعي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط



تالي حصير، كونستانتين تساكاس وكارين مقدم بالتعاون مع

1. ملخص

يستند موجز السياسة إلى نتائج مبادرتين يعزز كل منهما الآخر، أولاً، يأخذ في الاعتبار نتائج تقييم 2018 (حصير 2019)، الممول من جامعة نورث إيسترن، والتي تم إعدادها ببيروت وتونس لتخطيط وتحليل النظم الإيكولوجية للابتكار الاجتماعي إلى جانب رصد التحديات والفرص المتاحة لرواد الأعمال ذوي الاهتمامات الاجتماعية والبيئية. ثانياً، الاستفادة من بحث الباحثين في FEMISE (تاساكاس ومقدم 2019) حول كيفية تطوير الظروف التي تسمح بتعزيز النظم الإيكولوجية لريادة الأعمال الاجتماعية في بلدان جنوب المتوسط بحيث تؤدي إلى ابتكار شامل يخلق فرص عمل ويبدد مزيداً من الدخل والفرص للسكان المهمشين، النساء والشباب.

وتظهر النتائج أن الافتقار إلى شكل قانوني للمؤسسات الاجتماعية، والعوائق التي تحول دون التمويل والاستثمار، وندرة الموارد البشرية للإدارة العليا وصعوبات تحديد قاعدة العملاء المناسبة هي من بين العقبات الأساسية التي يواجهها رواد الأعمال الاجتماعيون. ومن هنا يمكن القول بأنه يجب توفير آليات تمويل أكثر ابتكاراً لهم، وستكون هناك حاجة إلى تثقيف المستثمرين في جنوب البحر المتوسط حول مفهوم قياس الأثر وتأثير الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك، يتعين على حكومات جنوب البحر المتوسط دعم المؤسسات الاجتماعية بفعالية، وفي الوقت نفسه، يجب على الشركات أن تفكر في إدراج المؤسسات الاجتماعية في سلاسل التوريد الخاصة بها.



تالي حصير: هي طالبة الماجستير المشترك ببرنامح التنمية الدولية بين جامعتي كولومبيا - كلية الشؤون الدولية والعامّة - ومدرسة باريس للعلوم السياسية وهي من ذوي الخبرة العملية في مجال الابتكار الاجتماعي (مفوضية شؤون اللاجئين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مستشار رحلات)، وتكرس تالي وقتها لإيجاد الحلول القانونية والمالية المتاحة للجهات الفاعلة ذات التأثير الاجتماعي بمنطقة الشرق الأوسط. أثناء دراستها لشهادة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة نورث إيسترن، عملت في مؤسسة تطوير الأعمال الاجتماعية في جنوب إفريقيا والهند وقادت صندوق NU Impact، وهو صندوق الاستثمار الذي يديره طلاب المدرسة. وهي حالياً بالتعاون بين مدرسة باريس للعلوم السياسية والبنك الدولي تعمل على مشاريع خاصة بالطاقة المستدامة وتضع للمسات الأخيرة على أطروحتها عن النظم الإيكولوجية للمؤسسات الاجتماعية في منطقة البحر المتوسط.

taylor.hausser@sciencespo.fr

الدكتور كونستانتين تساكاس: الأمين العام لـ FEMISE والمدير العام لمعهد البحر الأبيض المتوسط، اهتماماته البحثية الرئيسية هي ريادة الأعمال الاجتماعية، تمكين المرأة والشباب، الابتكار، التنمية المستدامة والتنوع المناخي، شارك في تأليف العديد من التقارير حول اقتصاديات بلدان جنوب المتوسط. ويعمل الدكتور تساكاس محاضر في كلية علوم الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط بمدرسة باريس للعلوم السياسية بباريس (منتون). c.tsakas@femise.org

كارين مقدم: هي محللة سياسية أتمت تدريبها في الاتحاد من أجل المتوسط - ، كما شغلت منصب خبيراً سياسياً لـ FEMISE بالإضافة لكونها طالبة بمعهد باريس للعلوم السياسية، وهي متخصصة في التنمية المستدامة بمنطقة جنوب البحر المتوسط، مع التركيز على قضايا مثل الشمولية وتمكين المرأة وريادة الأعمال الاجتماعية.

karine.moukaddem@sciencespo.fr

الكلمات الدالة: ريادة الأعمال الاجتماعية، الابتكار الاجتماعي، منصة التأثير، التعاون الأورومتوسط، لبنان، تونس

FEMISE

CMCI

2, rue Henri Barbusse

13241 Marseille Cedex 01

Téléphone : (33) 04 91 31

51 95

Fax : (33) 04 91 31 50 38

www.femise.org

موجز السياسات

وأخيراً، يمكن أن تكون الاستفادة من التعاون الأوروبي المتوسطي عملية تغيير شاملة، على وجه التحديد، يمكن لمنصة التأثير الاجتماعي للاتحاد الأوروبي المتوسطي مضاعفة فرص التمويل لأصحاب المشاريع من جنوب المتوسط وتوفير أسواق واعدة للمستثمرين ذوي التأثير.

2. المقدمة

يتم تعريف الريادة الاجتماعية بمفهومها الأوسع من خلال نهج يجمع بين الابتكار والديناميكية والقدرة على مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية، والمؤسسات الاجتماعية التي ينشئها رواد الأعمال الاجتماعيين والتي قد تكون هادفة للربح أو غير هادفة للربح، وتسعى باستمرار إلى حل المشكلات المجتمعية (الفقر، التهميش، التدهور البيئي، وما إلى ذلك) من خلال حلول مبتكرة.

وتعد الريادة الاجتماعية من أهم الأدوات اللازمة لتحقيق التأثير الاجتماعي المطلوب والنمو الشامل، حيث تقدم الحلول المناسبة، وتحتوي التحديات الرئيسية التي تواجهها دول جنوب البحر المتوسط ويمكنها المساهمة في تحقيق الأمن الاقتصادي لجميع شرائح السكان والمساهمة في التنوع الاقتصادي وذلك إذا تم دعمها بسياسة عامة مناسبة. علاوة على ذلك، تعتمد الريادة الاجتماعية على التنمية الإقليمية والقرب الجغرافي، وتشجيع مشاركة المجتمع، وإعطاء الأولوية للآثار المحلية والاهتمام بالقيم التشاركية.

في الوقت نفسه، بمعدل بطالة بلغ 12.4 ٪ في عام 2017، تشهد المنطقة معدلات بطالة مرتفعة للغاية مما يترتب عليه آثار سلبية على الشباب والخريجين (مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة على التوالي بنسبة 27 ٪ و 29 ٪). والأسوأ من ذلك، أن معدل مشاركة المرأة منخفض للغاية (29 ٪ مقابل 50 ٪ لجميع البلدان ذات الدخل المتماثل، وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من أن معدلات الفقر في الشركات الصغيرة والمتوسطة أقل من غيرها من البلدان النامية والناشئة، فإن حصة الفقراء من السكان، وفقاً للإحصائيات الوطنية زادت في كل من مصر والأردن وبخاصة في الشركات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، مقارنةً بجميع البلدان ذات الدخل المماثل، زاد تعرض السكان للفقر إلى الحد الأقصى في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

في حين أن بيانات الشركات الصغيرة والمتوسطة نادرة، إلا أنها تشير إلى أن ريادة الأعمال الاجتماعية تنمو بصورة سريعة تتزايد بنفس سرعة ريادة الأعمال التقليدية. فعلى سبيل المثال، يوجد في تونس ما يقرب من 20 ألف جمعية، وهي شكل محدد من أشكال ريادة الأعمال الاجتماعية، تم إنشاء نصفها على مدار السنوات الخمس الماضية مع تزايد دور المجتمع المدني بعد الثورة. وقد كان عدد الوظائف التي أنشأتها ريادة الأعمال الاجتماعية كبير، ويقدر بنحو 4 ٪ من السكان في وظائف مباشرة في الشركات الصغيرة والمتوسطة وأكثر من ذلك بكثير إذا قمن باحتساب الوظائف التي تم إنشاؤها بشكل غير مباشر.

موجز السياسات

ويستثمر رواد الأعمال الاجتماعيون في الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات مثل الخدمات الشخصية والتكامل المهني والتجارة العادلة والزراعة والثقافة والإسكان الاجتماعي وإعادة تدوير النفايات والسياحة. ومع ذلك، فإن مشهد ريادة الأعمال الاجتماعية يظل معقد نظرًا لتعدد أصحاب المصلحة الذين يتخذون أشكالًا مختلفة عبر البلدان.

وعلى إثر هذه الخلفية، نتناول في هذا الموجز وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث ريادة الأعمال الاجتماعية والعقبات التي تحول دون تطويرها، كما سيتم توفير تحليل شامل لتحليل خصائص النظم الإيكولوجية للابتكار الاجتماعي في تونس ولبنان، والتي أطلقت مناقشات حول شكل قانوني محتمل لمؤسسات القطاع الخاص، كما نقدم دراسات حالة مختارة من ريادة الأعمال الاجتماعية المؤثرة (كما في المرفق). وأخيرًا، نقدم توصيات يمكن أن تغذي الإجراءات والبرامج المستقبلية للترويج لريادة الأعمال الاجتماعية على المستويين الوطني والأوروبي.

3. النهج والنتائج

العقبات / التحديات

كما حددها (حصير، 2019)، وال 2019 FEMISE يعتمد نجاح رواد الأعمال الاجتماعيين على ما إذا كان هناك نظام بيئي متطور للابتكار الاجتماعي أم لا: مثل نظام الشركات التقليدية. وتم رصد مجموعة من الأسباب التي تحول دون توفير مثل هذا النظام البيئي في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

a- في جميع دول جنوب البحر المتوسط، باستثناء الأردن، لا يوجد تشريع محدد يحكم ريادة الأعمال الاجتماعية. وبالتالي، فإن أصحاب المشاريع الاجتماعية لديهم نفاذ محدود إلى المؤسسات والقوانين التي تدعمهم. ومقاومة الحكومة للتغيير هي أيضًا مشكلة، مع خطوات ضعيفة للتحويل نحو الحكومة الإلكترونية. وعدم وجود شكل قانوني لريادة الأعمال الاجتماعية يجعل من جمع الأموال والتوسع أمرًا صعبًا أيضًا.

b- قلة فرص التمويل والاستثمار. لا توجد علاقات اقليمية مترابطة فيما يتعلق بالتمويل، حيث يوجد الكثير من التمويل لمرحلة بذور الأفكار، ولكن هناك فجوة في التمويل المتوسط (ما يصل إلى 400 ألف دولار تقريبًا) وسلسلة B + (مليون دولار +). ويسبب بعض الأسواق الصغيرة لدول البحر المتوسط، يكافح رواد الأعمال الاجتماعيون - بغض النظر عن جنس رائد الأعمال - لإثبات فعاليتهم على المدى الطويل.، فالتنافس في نفس السوق بين رواد الأعمال التقليديين سواء في حاضنات الأعمال أو مسابقات الاستثمار، يجعل أصحاب المشاريع الاجتماعية أكثر حرمانًا وأقل استحقاقًا للمميزات.

موجز السياسات

c- إن الحصول على قروض من البنك يمثل تحديًا في حد ذاته ودين مكلف للغاية بالنسبة لمؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية. تفرص البنوك بسهولة أي شخص من قطاع التكنولوجيا وأيضًا الشركات التقليدية، لكنها تعاني من عدم فهم مبدأ الشركات الاجتماعية. يساهم الخوف من التغيير بين المؤسسات الكبيرة وفي المجتمع بأسره على تضخيم هذا التحدي.

d- النفاذ إلى الأسواق الدولية، تعتبر الأسواق التي تتعامل في إطارها الشركات الصغيرة والمتوسطة صغيرة نسبيًا. وفي بلدان مثل تونس، تعرقل صعوبات الصرف الأجنبي عملية الصادرات والواردات بشكل كبير، وعندما تبحث الشركات الصغيرة والمتوسطة عن توفير أو استقدام أي سلعة من الخارج، فتواجهها مشاكل في استخدام العملة وكما يمكن للبنوك أن تستغرق ما يصل إلى عامين للموافقة على قرض.

e- من الصعب إيجاد موهبة / موارد بشرية جيدة، خاصة بالنسبة للإدارة العليا. إنها معاناة مستمرة للشركات عملية إيجاد موهبة تقنية محددة بدءًا من المهندسين ذوي الجودة العالية إلى المبرمجين من أجل تحقيق النمو، وتواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا مشكلة الاحتفاظ بالموارد البشرية الماهرة. كما أن هناك أيضًا نقص في المهارات التجارية والإدارية الكافية ذات الصلة بين بعض رواد الأعمال الاجتماعيين، وبدون هذه العقلية التجارية في كل ما سبق ذكره، لن تكون هذه الشركات قادرة على المنافسة.

f- تحديد قاعدة العملاء المناسبة: مع الشركات الاجتماعية الواعية بالبيئة، من الصعب الموازنة بين جعل المنتجات في متناول الجميع أو استهداف المستويات العليا الذين يريدون فقط المنتجات الفاخرة (وقد يكون لهم أيضًا تأثير أكبر على السوق)، وهذا تحد كبير قائم بشكل خاص في حالة لبنان.

منهجية لتخطيط وتحليل خصائص النظم الإيكولوجية للابتكار الاجتماعي

في أيار (مايو) - حزيران (يونيو) 2019، كجزء من دراسة مستقلة تمولها منحة من جامعة نورث إيسترن (حصير 2019)، عقدت سلسلة من البعثات الميدانية في بيروت وتونس لتخطيط وتحليل النظم الإيكولوجية للابتكار الاجتماعي في جنوب البحر المتوسط. كان هناك أربعة إجراءات رئيسية اتخذت في هذا المشروع:

1- أجري تحليل مكثف للمؤشرات الاقتصادية في تونس ولبنان لتطوير فهم أفضل لبيئة الاقتصاد الكلي المحيطة بأصحاب المشاريع الاجتماعية الموجودين هناك. شملت المصادر المستخدمة إحصائيات "ممارسة الأعمال" من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و WITS من البنك الدولي، وإحصائيات مختلفة من مراجعة ستانفورد للابتكار الاجتماعي.

موجز السياسات

2- تم عمل تحليلات قياسية مقارنة لتحديد وجود شركات رأس المال الاستثماري ومنظمات العمل الخيري وكذلك عملائها في بيروت وتونس، لتطوير كل من الخريطة الإيكولوجية التي تركز على الابتكار الاجتماعي وخطط النظام الإيكولوجي التقليدية. وشمل رسم الخرائط رواد الأعمال الاجتماعيين ووضعي السياسات والشركات الناشئة التقليدية ومؤسسات العمل الاجتماعي ومراكز دعم مجتمع الابتكار الاجتماعي ومؤسسات البحث.

3- وبمجرد تحديد خرائط وجود شركات رأس المال الاستثماري ومنظمات العمل الخيري، - كما تم ذكره أعلي- يقوم البحث بتحليل كيفية إدراج المؤسسات الاجتماعية من خلال الجهات الفاعلة ذات الصلة ضمن هذه الخرائط، ويتضمن هذا التحليل/ البحث قراءة مواد البرنامج، حضور الدورات التدريبية وجلسات التواصل؛ مقابلة الموظفين والمشاركين؛ والإشارة إلى التصنيفات المؤهلة التي ساعدت على مقارنة جوانب هذه البرامج.

4- كان الإجراء الأخير الذي تم اتخاذه هو إجراء مقابلات شخصية مع ممثلين من الكيانات المعنية من أجل فهم حالة الابتكار الاجتماعي في هذه المدن والتحديات التي تنطوي عليها والفرص المتاحة لأصحاب المشاريع ذوي التفكير الاجتماعي والبيئي في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

قدمت هذه العملية من البحث النوعي نظرة ثاقبة عن حالة الريادة الاجتماعية، والتحول إلى ما نعتبره المسارات الأساسية التي من خلالها يمكن لهذه الأنظمة الإيكولوجية حل التحديات التي تواجهها.

النتائج

مع الأخذ في الاعتبار أن هاتين المدينتين - بيروت وتونس - لا تمثلان تمامًا النظم البيئية لريادة الأعمال الاجتماعية في جميع أنحاء جنوب البحر المتوسط ، إلا أن بعض الاتجاهات الموجودة بهما تنطبق على العديد من البلدان الأخرى.

1- عبر رواد الأعمال الاجتماعيين في كلتا المدينتين عن الحاجة إلى المزيد من الفرص للتفاعل مع المستثمرين المؤثرين وشركات الأعمال الخيرية، وستوفر المؤسسات المالية الأكثر ابتكارًا بيئة ابتكار اجتماعي أكثر صحة وأقل ضغطاً على رواد الأعمال الاجتماعيين لتتوافق مع قوالب "الشركات الناشئة من أجل الربح" أو "الجمعيات التقليدية غير الهادفة للربح".

موجز السياسات

2- بالرغم من عدم وجود نقص في الإستثمار الحكومي في التنمية في المنطقة، إلا ان معظم المبادرات الإستثمارية الطموحة تفشل في ضم رواد الأعمال الإجتماعيين، مثال على ذلك قضية Circular 331، -المشروع الإستثماري للبنك المركزي اللبناني في مجتمع التكنولوجيا -، والذي تم تخصيص وضخ مبلغ 800 مليون دولار منه في الإقتصاد لبناء وتعزيز مجتمع ريادة الأعمال. كان التعاون بين المؤسسات مثيلاً للإعجاب، وحتى الجامعات كانت توفر الإرشادات حول تطوير الشركات الناشئة، وإذا استطعنا تنمية هذه الطاقة لتشمل رجال الأعمال والكيانات ذات التفكير الإجتماعي، فسيشعر النظام البيئي للإبتكار الإجتماعي بدعم جميع المعنيين، ليصبح أكثر فاعلية في حل المشكلات الواسعة النطاق.

3- تتباين برامج التدريب الإداري لأصحاب المشاريع على نطاق واسع ولكن معظم الجهات الفاعلة المحلية قد وجدت أن نموذج التوجيه الفردي هو الأكثر فعالية. قد يكون هذا الشكل من التدريب الإداري وتبادل المعرفة مفيداً لأصحاب المشاريع الاجتماعية.

4- تتخلى بعض النظم الإيكولوجية للمؤسسات الاجتماعية عن التعاون بين الجهات الفاعلة لصالح منافسة قاسية غير ضرورية، وضمن إطار النظم الإيكولوجية الناشئة ومع وجود "قصص نجاح" لا يزال هناك حاجة للتنسيق بين مختلف الكيانات والمؤسسات لنتثبت أن التعاون الصحي المثمر سيتيح وجود نظام بيئي أفضل للجميع، فالمنافسة غير الهادفة بين منظمات المجتمع ذات العقلية الاجتماعية تعرقل النمو.

5- تعمل كل من تونس ولبنان على تطوير الأطر القانونية للمؤسسات الاجتماعية، والتي من شأنها إحداث تغيير كبير في أماكن عمل هذه المنظمات على كلا الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي. وفي بيروت، تعمل الجهات المعنية على أرض الواقع لإعداد "شارة موافقة"، وستشاركها مع الحكومة بمجرد الانتهاء من إطار العمل الخاص بها، وستساعد هذه الشارة على فرز رواد الأعمال الإجتماعيين والبيئيين الحقيقيين من أولئك الذين يميلون أكثر نحو "التمويه الاخضر"، وفي تونس، ادعت الجهات الفاعلة الاجتماعية أن أطر العمل الحالية ليست شاملة بما فيه الكفاية لأصحاب المشاريع الاجتماعية. مع أنها فتحت فرصاً كبيرة للتعاونيات وبنوك المجتمع، إلا أنها تركت أصحاب المشاريع الاجتماعية أكثر إستبعاداً.

4. الآثار المترتبة على تطبيق السياسات والتوصيات لدعم النظم الإيكولوجية للإبتكار الإجتماعي:

في البلدان التي تساهم في النمو والتوظيف، تكون المؤسسات الاجتماعية منظمة بشكل جيد مع أدوات مؤسسية ومالية وغيرها من أدوات داعمة، وبالنظر إلى فعاليتها المثبتة في البلدان / الأقاليم ذات الاحتياجات الاجتماعية المماثلة، فإننا نؤمن بقدرتهم

موجز السياسات

على تعزيز التأثير الاجتماعي في الشركات الصغيرة والمتوسطة وبالنظر أيضا إلى الواقع الذي واجهته ريادة الأعمال الاجتماعية في المنطقة، نقترح التوصيات التالية:

1- وضع خريطة تعريفية للمؤسسات الاجتماعية في البحر المتوسط: لا تزال فرص نمو و نجاح ريادة الأعمال

الاجتماعية في البحر المتوسط غير معروفة نسبياً، وتحتاج إلي أن يتم تحديدها كمياً و إلي أن يتم إحصاؤها، فهناك حاجة ملحة لبناء قواعد بيانات لريادة الأعمال الاجتماعية في البحر المتوسط لتعزيز ظهورها أولاً، والتواصل بشكل أفضل حول "العائدات الاجتماعية" ثانياً وأخيراً لتوجيه الدعم والتمويل بفعالية إلى الهياكل و المؤسسات الصحيحة، وفي سياق هذا الهدف ، أطلق الاتحاد الأوروبي ، في عام 2009 ، برنامج حسابات الأقمار الصناعية، من أجل تطوير إحصاءات موثوقة حول هذا النوع من المؤسسات على الصعيدين الوطني والأوروبي، وسيكون من المفيد للغاية إذا أمكن توسيع نطاق المبادرة ، في إطار الاتحاد الأوروبي المتوسطي، لكل من الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن القيام بهذا العمل على مرحلتين:

- ستعمل المكاتب الإحصائية المتوسطة على أساس إحصائي منسق لإنتاج منشور منظم من حسابات الأقمار الصناعية لريادة الأعمال الاجتماعية.
- ستوفر الحسابات الساتلية مرصداً حقيقياً لريادة الأعمال الاجتماعية في المنطقة الأورومتوسطية لتعميم الفائدة على أصحاب المصلحة (القطاع الخاص، البحوث العامة، الأكاديمية، المبتكرين الاجتماعيين، والمؤسسات المالية الدولية ، إلخ).

2- توفير إطار عمل وطني: تحتاج حكومات جنوب البحر المتوسط إلى البدء في دعم المشاريع الاجتماعية وإدراجها في

البرامج الحكومية، حيث أنه يكلف ثروة - من المال والمجهود والوقت- لممارسة الأعمال التجارية في بعض بلدان جنوب البحر المتوسط ، كما ان الحصول على قرض من البنك يكاد يكون مستحيلاً كمؤسسة اجتماعية ولا توجد أيضاً بروتوكولات واضحة للتسجيل مع الحكومة. بالإضافة الى إن تطوير شكل قانوني للمؤسسات الاجتماعية سيغير الموازين لبلدان مثل لبنان، لكن الحكومة لم تعرب عن إهتمامها الكبير بتلك الناحية، ومن ناحية أخرى قامت الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى ببعض الجهود، لكن العملية عادة ما تكون بطيئة. وتتمثل الخطوات الأولى - في دعم المشاريع الاجتماعية - على الأقل كمحاولة إشراك المبتكرين الاجتماعيين في البرامج والمسابقات الحكومية.

3- تطبيق أدوات تقييم للأثر الاجتماعي: بات جلياً أهمية تطبيق منهجية التصنيف لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات

من حيث التأثيرات المحلية كما أصبح من الممكن إطلاق حوار بين رواد الأعمال الاجتماعيين والسلطات العامة

موجز السياسات

ومنظمات الدعم في كل الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحديد مؤشرات أداء التأثير الاجتماعي التي يمكن تطبيقها في إطار وطني وفقاً للأولويات الإستراتيجية للبلاد (تشغيل الشباب، توظيف النساء، إلخ). ويمكن بعد ذلك نقل هذا الإطار إلى الوزارات ووكالات الدعم المسؤولة عن قيادة الأعمال الاجتماعية من حيث المساعدة التقنية والتدريب. وستمكن هذه المنهجية الجهات الفاعلة العامة (والخاصة) من تقييم المشروعات الإستثمارية بشكل أفضل والمساهمة في تنفيذ مشاريع أكثر شمولاً. بالإضافة إلى ذلك، سيتيح للشركات معرفة كيفية الإنخراط الحقيقي لتحسين تأثير أنشطتها وتعزيز التواصل المصاحب للإبتكار الاجتماعي.

4- توفير المزيد من آليات التمويل المبتكرة وخيارات التمويل لأصحاب المشاريع الاجتماعية والبيئية: بشكل عام، يجب أن تكون هناك فرص تمويل أكبر مع مزيد من صناديق الإستثمار في الأسهم أو حقوق الملكية. وسيكون البديل هو العمل على تثقيف المستثمرين الحاليين في منطقة جنوب البحر المتوسط حول مفهوم قياس التأثير وإستثمار التأثير، وتشجيعهم على إشراك أصحاب المشاريع المؤثرين بشكل فعال في محافظهم الإستثمارية. وعلى كل، فإن المستثمرين الأكثر تأثيراً والذين يفهمون بعمق مجال الإبتكار الاجتماعي يمكنهم ضمان نمو طويل الأجل للقطاع. وينبغي للجهات الفاعلة المحلية النظر في تنفيذ سندات التأثير الاجتماعي (SIBs) أو نماذج التمويل المختلط الأخرى التي يمكن أن تشجع التعاون بين الحكومة والمؤسسات والمستثمرين.

5- إشراك "رواد الأعمال التقليديين" في القطاع الخاص: يعد التعاون بين القطاع الخاص والنظام الإيكولوجي للإبتكار الاجتماعي ضعيف في العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة حالياً. وتسعى معظم الشركات الخاصة إلى الحصول على أموال من مستثمرين أوليين والمستثمرين الملائكة (Angel Investors)، فربما تكون الشركات مهتمة بالإستثمار، لكنهم لا يعرفون كيفية سد الثغرات للوصول إلى رواد الأعمال. الفرق مع المستثمرين من الشركات هو أنهم من الأرجح أن يكونوا مستثمرين إستراتيجيين يبنون الشراكة مع مستثمريهم بنية البقاء على المدى الطويل، أكثر من المستثمرين الأساسيين الذين يتطلعون إلى إنهاء الشراكة في غضون خمس سنوات. النقطة الأكثر أهمية هي أن الشركات يجب أن تفكر في التأمين الاجتماعي، وإدراج المؤسسات الاجتماعية في سلاسل التوريد الخاصة بها. وبخاصة في الأسواق الأصغر في دول جنوب البحر المتوسط، وتعد هذه التعاونات مفتاح النمو المطلق لهذه المؤسسات الاجتماعية. فلا يمكن أن تتنافس الشركات الصغيرة في هذه المرحلة مع الشركات الكبيرة، لكن إذا كانت الشركات ستشارك شريكاً إستراتيجياً، فقد يكون ذلك وضعاً مربحاً للجانبين.

6- ربط جميع النظم الإيكولوجية في آلية الاتحاد الأورومتوسطي التي تطابق إستثمارات التأثير الاجتماعي مع إحتياجات رواد الأعمال الاجتماعيين: يمكن أن يكون مثل هذا النظام في شكل منصة إقليمية على الإنترنت وستعمل بجوار

موجز السياسات

منصة الابتكار للتحديات الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي، وسوف تستخدم هذه المنصة عبر الإنترنت خرائط تحديد مؤسسات الدعم المتوسطة لمشاريع ريادة الأعمال من أجل ربطها مع رواد الأعمال الاجتماعيين، وسيتم إنشاء المنصة على مرحلتين ، مرحلة التسجيل الأولى لهياكل/مؤسسات التمويل الاجتماعي المتوسطة تليها المرحلة الثانية من التسجيل لرواد الأعمال الاجتماعيين في منطقة البحر الأبيض المتوسط. عند التسجيل عبر الإنترنت، يمكنهم تحديد خصائص مشروعهم الاجتماعي (الحجم، القطاع، إلخ.)، عملائهم، أهدافهم من حيث التأثير الاجتماعي، التحديات التي تواجههم، مصادر تمويلهم التقليدية، إلخ.) وبهذا يمكن أن تكون المعطيات كلها مرئية في خريطة رقمية تسمح بإجراء التوفيق وتوفر وسيلة للهياكل المالية لتحديد التحديات الاجتماعية وتحديد أولوياتها ودعمها بشكل أفضل. ويمكن تنفيذ كل هذا العمل بدعم من الاتحاد الأوروبي على أساس تمويل أوروبي مشترك (منحة أو دعوة لتقديم عطاءات)، مع حصة تتحملها السلطات الوطنية / المحلية المعنية.

7- إدراج السكان المهمشين وتبادل أفضل الممارسات: بمجرد أن تتمكن المؤسسات الاجتماعية من الوصول إلى مزيد من البنى التحتية والتمويل الداعمين، يمكن للشمولية بل وينبغي أن تتجاوز هذه النظم الإيكولوجية لجلب المبتكرين من السكان المهمشين والذين يعانون من قلة الموارد، وخاصة الشباب والنساء. ومن المهم إشراك رواد الأعمال بفاعلية من الخلفيات المهمشة/المحرومة، فالكثير منهم يعانون من أوضاع التي لا تتعرض لها الطبقة العليا أبدًا، إن هؤلاء الأفراد قد يصحبوا أكثر صانعي التغيير فعالية في مجتمعاتهم إذا حصلوا على الدعم المناسب. ويمكن أن يكون إنشاء برنامج تمويل أوروبي خاص بريادة الأعمال الاجتماعية بمثابة خطوة تسمح بمثل هذا الإدماج وتنمية مهارات تنظيم المشاريع ذات التأثير الاجتماعي في جميع أنحاء البحر المتوسط. سيشمل هذا البرنامج المؤسسات الاجتماعية من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وسيسمح بدوره الاتحاد الأوروبي لأصحاب المشاريع الاجتماعية الجديدة من جنوب البحر المتوسط ب إكتساب المعرفة والأفكار الاجتماعية المبتكرة اجتماعيًا مع رواد الأعمال المتمرسين من الشمال أو أي بلد جنوبي آخر، حيث يمكنهم البقاء بضعة أشهر لتبادل الخبرات. أما بالنسبة إلى رجال الأعمال الاجتماعيين في جنوب المتوسط ، أو على الأقل أصحاب المشاريع الاجتماعية الذين يعانون من قلة الموارد فيمكن تمويلهم من قبل المفوضية الأوروبية وسلطات البلدان الجنوبية، وسيتم تسهيل ذلك من خلال نقاط الإتصال المحلية (مثل غرف التجارة، والسكان، وDLAS، وما إلى ذلك) والشبكات، والتي يمكن القيام بها أيضًا من خلال منصة تحدي للابتكار الاجتماعي. بالإضافة إلى نقل المعرفة، سيكون هذا تعاونًا متبادل المنفعة، مما يسمح لكلا الجانبين باكتشاف أسواق وشركاء جدد، وممارسات تجارية جديدة، وتطوير شبكة علاقات أورو متوسطية وثقافة إدماج حقيقية.

المراجع

- FEMISE (2019), "Rapport FEMISE EuroMed 2019 : Le secteur privé dans les pays méditerranéens : Principaux dysfonctionnements et Opportunités de l'entrepreneuriat social", June.
- Hausser, Tallie (2019), *Developing Social Entrepreneurship in Mediterranean Cities: The State of Innovative Finance and Ecosystem Inclusiveness*, forthcoming.
- Tsakas Constantin and Karine Moukaddem (2019), "Comment l'entrepreneuriat social peut-il contribuer à développer le secteur privé et appuyer la croissance et l'emploi dans les PM ?", in "Rapport FEMISE EuroMed 2019 : Le secteur privé dans les pays méditerranéens : Principaux dysfonctionnements et Opportunités de l'entrepreneuriat social", Chapter 4, June.

المرفقات

دراسات الحالة (حصير، 2018)

دراسة حالة تنمية المجتمع

المركز التونسي لريادة الأعمال الإجتماعية (TCfSE): أسس في مايو 2011 كمنافسة لأصحاب المشاريع في مرحلة الأفكار، وهذه المرحلة كان يتصدر العمل فيها الفاعلين المشاركين في ريادة الأعمال من القطاع الخاص بشكل حصري. ولقد نما المركز على مر السنين، حيث تولى دور مركز دعم المجتمع وخلق بيئة مواتية لريادة الأعمال الاجتماعية في تونس وشرع في نشر الوعي والتعليم والدراية وبناء الشبكات.

يدير المركز التونسي لريادة الأعمال الإجتماعية برامج تسمى "أيام الفرصة"، حيث يأتي رجال الأعمال والجمعيات الإجتماعية ويساعدهم المركز على التقدم بطلب للحصول على تمويل من الخارج وفرص تمويل أخرى مثيرة للاهتمام، ويعيدا عن مساعدتهم للحصول على التمويل، فهم يساعدون رواد الأعمال الإجتماعيين في تجارب مرحلة التفكير، والخدمات اللوجستية للبحث والتطوير، واختبار السوق، والمساعدة القانونية، والاتصال بخبراء الصناعة، وإقران التوجيه، والموارد البشرية. ولديهم منهج مقرر مدته 20 ساعة شهرياً يتضمن توجيه الأقران والتدريب ومواضيع مرنة بناءً على إحتياجات كل مجموعة من رواد الأعمال الإجتماعيين. مقابلة مع أسماء منصور، 13 يونيو 2018.

دراسة حالة المؤسسة الإجتماعية: ShareQ

ShareQ وهي مؤسسة إجتماعية أنشأها سامر صفيير، توفر فرصاً للتدريب المهني للنساء والشباب المحرومين من حقوقهم في لبنان، مما يساعد على توظيفهم في وظائف ثابتة عبر قطاعات متعددة. لدى ShareQ خط إمداد المطاعم (M Social Catering) ويحاذى في فكره نموذج التأثير المسمى "التعلم والكسب"، حيث يتم تدريب النساء على يد طهاةٍ معتمدة على كيفية إعداد وتقديم الأطعمة وممارسة المهارات اللينة المرتبطة بوظائف تقديم الطعام الإحترافية. إلى جانب خدمات تقديم الطعام الإحترافية، أطلقت المنظمة منتجاً غذائياً مبتكراً يدعى Hum n'Go، وتوظف النساء والشباب المحرومين لإعداد العنصر وتعبئته، حيث يتم إعادة إستثمار الأرباح في برامج ShareQ. وتدير أيضاً المؤسسة برنامجاً للتدريب المهني يدعى Proabled يربط أرباب العمل اللبنانيين بالباحثين عن عمل مع مواجهه التحديات الجسدية والإجتماعية والمالية. ومن خلال برامجهم المختلفة، قام ShareQ بتدريب 32 منظمة غير حكومية على Microsoft وتم توزيع 50.000 وجبة صحية وتدريب 150 شاباً وامرأة. مقابلة مع سامر صفيير، 4 يونيو 2018.

دراسة حالة تأثير المستثمر: مؤسسة ديان "Fondation Diane"

نظراً لكون مؤسسة ديان هي المستثمر الوحيد الذي يركز على الشركات البيئية الناشئة في لبنان، فقد عملت المؤسسة مع رواد البيئة في مرحلة مبكرة لسد الفجوة في النظام البيئي. وقد بدأت ديان في عام 2016، بثلاثة ركائز رئيسية للعمل: صندوق الإستثمار (Viridis)، ورئيس الوعي المدني والتنمية المستدامة في جامعة سانت جوزيف، ودائرة المواطن. يستهدف صندوق إستثمار (Viridis) أفضل المبادرات الخضراء، ويشجعها ويوفر لها التمويل اللازم والدعم التشغيلي لمساعدتهم على النمو وتحقيق أهدافهم. ويهدف الصندوق إلى مساعدة الشركات الناشئة على الظهور لتكون بمثابة أمثلة يحتذى بها في بلادها. كما تقوم أيضاً مؤسسة ديان بتوصيل العديد من الشركات الناشئة بمستثمرين آخرين وتقوم كذلك بالإستثمار المشترك معهم، فإن هدف المؤسسة هو تحويل عقليات المستثمرين نحو المزيد من التأثير. وتتشارك حالياً المؤسسة مع SwitchMed وCEWAS، حيث يقومو بالتدريبات الخاصة ببدء التشغيل لرجال الأعمال في مرحلة أفكار المشاريع الأولى، ومساعدتهم على توجيه أفكارهم نحو نظام إقتصادي يهدف إلى القضاء على النفايات والإستخدام المستمر للموارد. ويساعدهم أيضاً في وضع خطة أعمال، والوصول إلى نتائج ملموسة. ومن بين مجموعة المتقدمين المتوسطة من 40 من رواد الأعمال، يتم اختيار أربعة لمواصلة التدريب والتوجيه الفردي.

وفي الآونة الأخيرة، تبنت مؤسسة ديان محوراً استراتيجياً جديداً إستراتيجيتها الإستثمارية، والذي يحمل عنوان "تحويل الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى شركات خضراء". وفقاً لذلك، يستثمر صندوق الإستثمار (Viridis) في الشركات الصغيرة والمتوسطة بشرط أن تعتمد تدابير ملموسة لجعل عملياتها صديقة للبيئة وتبذل جهوداً لزيادة تأثيرها البيئي والإجتماعي.

مقابلة مع تريسّي الأشقر، 20 يونيو 2018.

دراسة حالة منظمة "Shanti"

"Shanti" هي مؤسسة إجتماعية تونسية تعكف على مساعدة المؤسسات على تنفيذ إستراتيجيات الإبتكار الإجتماعي، وتساعد المنظمة في كل ما يتعلق بالمهارات، التدريب، التطبيق، التفكير الإستراتيجي وتحليل الممارسات الجيدة، ونشر الوعي حول قصص النجاح التونسية وتدعم المؤسسة أيضاً إنشاء مشاريع الإبتكار الإجتماعي التي تلبي الإحتياجات في المجتمعات المحلية، وقد شاركت "Shanti" في إنشاء العديد من المؤسسات الإجتماعية.

ومن الأمثلة الرائعة الأخرى للتعاون بين الشمال والجنوب، حيث شاركت المؤسسة في تأسيس برنامج للتعاون بين البرامج الأكاديمية لريادة الأعمال الإجتماعية - *Process Mediterranée* - على شواطئ البحر الأبيض المتوسط الثلاثة، مع شركاء فرنسيين وتونسيين ولبنانيين.

وتدير المؤسسة أيضاً منتدى للشباب "*Forum Jeunesse*" بالتعاون مع المركز الفرنسي، حيث يشارك الطلاب التونسيون والدوليون في ورش العمل، ويتبادلون الأفكار المبتكرة لمشاريع إجتماعية على مدار ثلاثة أيام، ويتم إختيار عدد من تلك الأفكار وتمويلها وتوجيهها من قبل المؤسسة.

منذ عام 2016، وتدير المؤسسة 5 برامج للدراسة في الخارج في البلدان المذكورة أعلاه، مع 150 طالباً و 30 مؤسسة إجتماعية تمت زيارتها ودعم 10 مؤسسات إجتماعية وإنتاج 4 أفلام وثائقية.

تعمل شانتي حالياً على مفهوم يسمى "*AutoIncubateur*"، والذي يبدأ باحتضان مشروعات المؤسسة نفسها، ومن ثم التعريف هوية المشروعات وتمويلها من أجل معرفة ما إذا كانت هذه المبادرات يمكن أن تتوسع بطريقة ما تسمح للآخرين أن يصمموها في المستقبل أم لا. مقابلة مع مهدي باكوش، 23 يونيو 2018.

All FEMISE Policy Briefs are available at our website:
www.femise.org



FEMISE is a Euromed network established in June 2005 as a non-profit, non-governmental organisation (NGO) following 8 years of operation.

FEMISE is coordinated by the Economic Research Forum (Cairo, Egypt) and the Institut de la Méditerranée (Marseille, France) and gathers more than 95 members of economic research institutes, representing the 37 partners of the Barcelona Process.

Its main objectives are:

- *to contribute to the reinforcement of dialogue on economic and financial issues in the Euro- Mediterranean partnership, within the framework of the European Neighbourhood Policy and the Union for the Mediterranean,*
- *to improve the understanding of priority stakes in the economic and social spheres, and their repercussions on Mediterranean partners in the framework of implementation of EU Association Agreements and Action Plans,*
- *to consolidate the partners of the network of research institutes capable of North-South and South-South interactions, while it sets into motion a transfer of know-how and knowledge between members.*



The policy brief has been produced with the financial assistance of the European Union within the context of the FEMISE program. The contents of this document are the sole responsibility of the authors and can under no circumstances be regarded as reflecting the position of the European Union.